

المصدر: أكتوبر

التاريخ: ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٥



الهدف عزل سوريا.. وتطويقها



بشار الأسد



إميل لحود



فؤاد السنيورة



أحمد جبريل

أين الحقيقة في اغتيال رفيق الحريري رئيس وزراء لبنان الأسبق؟ من هي الجهة التي تقف خلف عملية اغتياله، ومن المستفيد خلف الضباب الكثيف الذي أحاط بالعملية، وكيف تمت العملية؟ أسئلة عديدة ومتشابكة ومعقدة انتظرنا أن يفك ألغازها وغموضها تقرير المحقق الألماني ديتليف ميليس الذي ظل ستة شهور يجمع معلومات، والتقى خلالها بـ 500 شاهد، واطلع على 4 آلاف وثيقة وزار 30 مدينة وقرية سورية

ولبنانية، لكن- للأسف- جاء التقرير أشبه بتحليل سياسي، ملئاً بالعبارات الناقصة على طريقة (لا تقربوا الصلاة) أو حذف أسماء في اللحظات الأخيرة، أو تقديم نسختين من التقرير، واحدة للأمم المتحدة والأخرى للصحافة، فضلاً عن أن التقرير لم يذكر حرفاً واحداً

عن إسرائيل مع أنها- وهذا واضح للعيان- هي المستفيد الأول من دم الحريري، كما أنها أول دولة في العالم أعلنت ترحيبها بما جاء في التقرير، وهي التي لا تزال تحتل أرضاً لبنانية وسورية فضلاً عن أرض فلسطين، ولها في داخل لبنان شبكات تجسس وتخريب أكثر من أن تحصى.

ولعل القراءة الموضوعية، والمتأنية لما ورد في تقرير ميليس (100 صفحة) توضح الأبعاد الخفية وراء النصوص، وتكشف الأبعاد الحقيقية للقرار 1559 الذي تم فرضه على سوريا وتم تنفيذه كاملاً تحت ضغط دولي بينما القرار 242 الصادر عام 1967 لم ينفذ حتى الآن لأنه يمس إسرائيل، فالهدف هو عزل سوريا أو بمعنى أدق محاصرتها داخل حدودها الإقليمية الضيقة، وبحيث لا تلعب أي دور إقليمي ولا تدعم المقاومة، بل أن تساهم في نزع سلاح حزب الله والسلاح الفلسطيني في المخيمات اللبنانية، والضغط على منظمات الكفاح المسلح الفلسطيني لكي لا تهدد الكيان الإسرائيلي، وأن يقبل الجميع- وبدون شروط ولا أوراق ضغط- ما تمليه الإدارة الأمريكية وفق رؤيتها للسلام في المنطقة أو ما تسميه الشرق الأوسط الكبير.

وبعيداً عن الرؤية الاستراتيجية لما ورد في تقرير ميليس، نتوقف عند بعض الملاحظات الجوهرية التي نعتقد أنها مستحيادية ونزاهة اللجنة الدولية المعنية بالتحقيق في قضية اغتيال الحريري، ودفعت أطرافاً عربية ودولية إلى وصفها بالانحياز أو عدم الالتزام بالمهنية والحرفية والنزوع تجاه (تسييس التقرير) هذه الملاحظات هي:

ربما هي المرة الأولى في التاريخ التي توجه فيها أصابع الاتهام إلى أشخاص وهيئات ومنظمات في ثلاث دول (دفعة واحدة) فقد ورد في تقرير ميليس اتهامات إلى أشخاص في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين- القيادة العامة- بزعمهم أنهم ساهموا في عملية الاغتيال، لكنه لم يذكر أسماء المتهمين في الجبهة الشعبية ولا الدور الذي قاموا به، ثم أضاف اسم محمود عبد العال زعيم جمعية الأحباش الخيرية ونسب إليه أنه أجرى اتصالاً بالهاتف الجوال (المحمول) للرئيس أميل لحود، ولم يذكر التقرير إذا كان الرئيس رد أم لا وماذا دار في المكالمات، وأخيراً أضاف التقرير اتهامات غير محدودة إلى مسئولين سوريين، وهكذا فهل من المنطقي أن يشارك كل هؤلاء في اغتيال رجل واحد، وهل يمكن أن تجتمع كل القبائل السياسية من أقصى اليسار (الجبهة الشعبية) إلى أقصى اليمين (جمعية الأحباش) في مهمة واحدة؟ ثم لماذا يجتمع كل هؤلاء على رغبة واحدة هي التخلص من رفيق الحريري؟! لقد أبدى أحمد جبريل رئيس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين دهشته من دس اسم المنظمة في التقرير، وتسائل: من هم الأشخاص الذين يقصدهم التقرير، لماذا لم يذكر أسماءهم، لماذا لم يطلب سماع أقوالهم، وما هي التهمة الموجهة إليهم؟

أما رئيس جمعية الأحباش، وهي جمعية خيرية فربما يكون اتصل بالهاتف الجوال للرئيس اللبناني أميل لحود ليطلب دعماً لجمعياته أو يطلب حلاً لمشكلة تواجهها، إذ لم يذكر في التقرير أي عبارة وردت في الاتصال الهاتفي، الأمر الذي دفع الرئاسة اللبنانية إلى التأكيد بأن هناك ستة أرقام لهواتف محمولة تخص الرئاسة ويعرفها كافة في لبنان، ويتصلون خلالها بمكتب الرئيس وليس بالرئيس مباشرة.

ويعرف اللبنانيون جيداً أن جمعية الأحباش لا تتعاطى العمل السياسي، وهي قصرت نشاطها منذ أسسها الشيخ عبد الله الحبشي في منتصف السبعينيات على العمل الخيري والاجتماعي

والدعوى من دون أن تقحم نفسها في العمل السياسي أو العسكري رغم صخب وتنوع المتعاطين للسياسة في الساحة اللبنانية. أما القيادات الأمنية السورية فقد استنكرت معظم ما ورد في التقرير لأنه استند إلى شهادة شاهد زور هو العقيد متقاعد محمد زهير الصديق، وهو مدير مكتب اللواء حسن خليل رئيس الاستخبارات العسكرية السابق، وقد أقيمت (الصديق) من عمله بعد اتهامه بالنصب والاحتيال واستغلال النفوذ. ورغم أن ميليس صرح قبل تسليم التقرير بأنه يشك في شهادة الصديق إلا أنه اعتمد على كثير من أقواله في توجيه اتهامات إلى قيادات أمنية سورية. وقد التقيت في دمشق مؤخراً مع الرئيس بشار الأسد ضمن وفد من المفكرين السياسيين والصحفيين شاركوا في ندوة بعنوان (سوريا في عالم متغير) وأكد الرئيس أنه يخشى من قيام جهات التحقيق بدس شهود زور أو تلفيق أدلة اتهام تدين سوريا رغم أنه - أي الرئيس - واثق تماما من أن بلاده بريئة مائة في المائة من دم الحريري، وقال إن أي سوري سيكون قد شارك بطريقة أو أخرى في اغتيال الحريري يعتبر خاننا يستحق العقاب، وهي تصريحات سبق أن أعلنها في حوار مع محطة CNN الأمريكية، أي أمام العالم كله.

لقد ذكر التقرير اتهامات إلى شخصية لبنانية رفيعة المستوى أو رئاسية وصفها بعلامة (X) لعبت دوراً تحريضياً في اغتيال الحريري، ومعروف أن في لبنان ثلاث رئاسات، أولها أميل لحود وهو محل اشتباه كما جاء في التقرير، ثم فؤاد السنيورة رئيس الوزراء وقد تولى المنصب مؤخراً ومن ثم هو خارج دائرة الاشتباه، ويبقى الرئيس الثالث فهو السيد نبيه بري

رئيس البرلمان وزعيم حركة أمل الشيعية، ولعل الزج بهذه الشخصية الرفيعة في التقرير يخلق أجواء مشحونة بالتوتر الطائفي باعتبار أن القتل (الحريري) سني، والمحرض شيعي، والمشاركون من كل صنف ولون، ثمة مارونيون، وسوريون، وفلسطينيون، وهذه الدائرة الواسعة حوّلت التحقيق إلى تظاهرة سياسية، إذ ليس منطقياً بأي حال أن يشارك كل هؤلاء في قتل رجل واحد حتى وإن افترضنا - جدلاً - بأن هناك مصلحة مشتركة في التخلص منه، فوحدة الهدف لا تفترض بالضرورة وحدة المشاركين في الوصول إليه أو تنفيذه. لذلك بادرت مكتب نبيه بري ومقربون منه إلى رفض أي تلميحات تربط شخصية (X) بالسيد نبيه بري. لقد اتهم التقرير سوريا بعدم التعاون الكامل مع لجنة التحقيق، ولعل السؤال هنا هو: لماذا لم يشتك ميليس من قبل بعدم تعاون الجهات السورية؟ والثابت أن لجنة ميليس طلبت مقابلة عدد من المسؤولين السوريين عند نقطة على الحدود السورية- اللبنانية تقع تحت إشراف الأمم المتحدة، واستجاب السوريون وتمت اللقاءات، أما مستوى التعاون وحدوده فهي ليست ملك المحقق وحده، بل ملك للطرفين معاً، وإذا كان السوريون لم يشتكوا من أسئلة لجنة التحقيق رغم ما تحمله من اتهامات بغير دليل، فلماذا يشتكى ميليس في التقرير، وكانت أمامه الفرصة لكي يعلن ذلك قبل صدور التقرير بأسابيع؟ ثم إن التقرير ذكر عبارة لها طابع سياسي وهي أقرب إلى التكهن أو الاستنتاج، لا يليق بتقرير قضائي محايد أن يستند إليها وهي عبارة (إن هذه الجريمة ما كان يمكن أن تتم إلا بمعرفة القيادات الأمنية السورية واللبنانية) وقد وردت هذه العبارة على لسان معظم قادة المعارضة اللبنانية بعد ساعات من اغتيال الحريري، وهذا ما يؤكد أن لجنة ميليس تأثرت بأفكار ومقولات المعارضة اللبنانية ولم تكن موضوعية تماماً أو حسنة النية، وهي أشبه بمن يتهم الحكومة بالمشاركة في قتل رجل لأنها لم توفر الإضاءة الكافية في الشوارع، ما مكن القاتل الحقيقي من تنفيذ الجريمة، ومثل هذه العبارات المطلقة أو العامة لا تفيد التحقيق بل تشتت وتضلله، وتضع الناقوس في غير مكانه.

وأخيراً وبعد هذه الملاحظات، ثمة سؤال مركب هو: لماذا هذه الحماسة الأمريكية الأوروبية لفتح التحقيق في ملف اغتيال الحريري رغم أن هناك شخصيات كبرى تعرضت للاغتيال المباشر أو غير المباشر، من بينهم الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات الذي أكد طبيبه الخاص أنه تم اغتياله بالسم الذي دسسته إسرائيل في طعامه أو مياه الشرب، وطلب العقيد القذافي فتح ملف اغتيال عرفات لكن العقل السياسي الغربي (الأمريكي-الأوروبي) لم يهتم ولن يهتم، وهناك الزعيم الدرزي كمال جنبلاط، والزعيم الماروني رينيه معوض، وزعيم الكتائب بشير الجميل، وقبلهم القيادي الناصري معروف سعد الذي اغتيل في صيدا عام 1975 فاندلعت الحرب اللبنانية لمدة 14 سنة بسبب هذا الاغتيال الذي لم يعرف حتى اليوم من الذي نفذه. الجزء الثاني من السؤال هو: لماذا طلب الرئيس الأمريكي بوش في نفس ليلة تسليم التقرير للأمم المتحدة بعقد جلسة طارئة لمجلس الأمن، وقام بإجراء اتصال مع جون بولتون مندوب أمريكا في الأمم المتحدة لكي يطلب من كوفي عنان عقد هذه الجلسة العاجلة، بينما لم يتحرك الرئيس الأمريكي لإنقاذ الفلسطينيين من عمليات الإبادة الجماعية التي يمارسها جيش الاحتلال الإسرائيلي يوميا في غزة والضفة والقدس؟

واقع الحال أن الإدارة الأمريكية وحليفاتها القديمة المتجددة بريطانيا ثم فرنسا التقت مصالحهم ضد سوريا، فالهدف هو الضغط على المقاومة العربية سواء حزب الله في لبنان أو فصائل المقاومة في العراق أو الفصائل الفلسطينية، بدليل أن تصريحات بوش ورايس كلها تستخدم وتوظف قضية الحريري، لأغراض أو أجندة سياسية مختلفة تماما، فأمريكا تتهم سوريا بدم الحريري ثم تطلب أن تمنع سوريا المتسللين أو المقاومة من دخول العراق عبر أراضيها، فما هي علاقة المقاومة العراقية بدم رئيس وزراء لبنان الراحل؟!

الشاهد أن قضية الحريري تحولت إلى قميص عثمان، البعض يرتديه لتحقيق أهداف مرسومة لعل أهمها هو إنقاذ الجيش الأمريكي في المستنقع العراقي، ومحاولة إيجاد مبررات لاستمرار الوجود الأمريكي في المنطقة. وحماية منابع النفط، وتأمين إسرائيل، وشن حرب على المقاومة بدعوى أنها منظمات إرهابية، وكان تلك الأجندة (الإسرائيلية) هي فاتورة على سوريا يجب عليها أن تدفعها لكي تسكت أمريكا مؤقتا، ولو دفعت سوريا فسوف يطلب منها أن تدفع أكثر، فالغرض ليس تغيير النظام في دمشق وإنما تطويعه أو (...).